Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

أثر عدم الاستقرار السياسي على الأداء الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية

ابتسام عمران الجحاوي

قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الجفارة

ebtesam@aju.edu.ly

The Impact of Political Instability on Economic Performance in Libya: An Analytical Study

Ebtesam Omran Al-Jahawi

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Al-Jafara University

تاريخ الاستلام:2026/05/06 -تاريخ المراجعة:2026/05/28- تاريخ القبول: 2026/06/08- تاريخ للنشر: 30/ 06/ 2026

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي، وقياس مدى تأثيرها في القطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، إلى جانب تحديد أبرز السبل الكفيلة بالحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات من عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (150) مفردة من الأكاديميين والخبراء والعاملين في المؤسسات الاقتصادية والمالية والجهات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي في ليبيا. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج IBM SPSS Statisticsمن خلال التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبارات الصدق والثبات.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير واضح للأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي، حيث انعكس عدم الاستقرار السياسي بصورة سلبية على قطاع النفط والغاز، والاستثمار، والتجارة، والقطاع المصرفي، وسوق العمل، كما تبين وجود تأثير مباشر على مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولا سيما الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف، والمالية العامة. كما أكدت النتائج أن توحيد المؤسسات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز دور القطاع الخاص، تمثل من أهم الوسائل للحد من الآثار الاقتصادية السلبية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية :الأوضاع السياسية، الاقتصاد الليبي، الاستقرار السياسي، الاستثمار، التنمية الاقتصادية، الدراسة الميدانية.

Abstract

This study aimed to identify the impact of political conditions on the Libyan economy and measure their effects on the economic sectors and macroeconomic indicators, as well as identify the most effective approaches to reducing the economic consequences of political instability. The study adopted the descriptive-analytical approach and used a questionnaire as the primary data collection tool. A simple random sample of 150 participants, including academics, experts, and employees working in economic, financial, and related institutions in Libya, was selected. Data were analyzed using IBM SPSS Statistics through frequencies, percentages, means, standard deviations, and validity and reliability tests.

The findings revealed that political conditions have a significant impact on the Libyan economy. Political instability negatively affected the oil and gas sector, investment, trade, the banking sector, and the labor market. The results also showed a direct impact on

macroeconomic indicators, particularly Gross Domestic Product (GDP), inflation, exchange rates, and public finance. Furthermore, the study concluded that unifying economic institutions, achieving political stability, diversifying sources of income, improving the investment environment, and strengthening the role of the private sector are among the most important measures for mitigating the adverse economic effects and achieving sustainable economic development.

Keywords: Political Conditions, Libyan Economy, Political Stability, Investment, Economic Development, Field Study.

المقدمة:

يُعد الاقتصاد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية والاستقرار في مختلف الدول، إذ يتأثر بصورة مباشرة بالأوضاع السياسية السائدة، سواء من حيث الاستقرار المؤسسي أو كفاءة إدارة الموارد أو القدرة على تنفيذ السياسات الاقتصادية. وفي المقابل، تمثل البيئة السياسية المستقرة عنصرًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتحسين مستويات الإنتاج والتشغيل، بينما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى إضعاف الثقة في الاقتصاد، وتراجع النشاط الاستثماري، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، فضلًا عن اختلال أداء المؤسسات المالية والإدارية. شهدت ليبيا منذ عام 2011 سلسلة من التحولات السياسية والأمنية التي ألقت بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تزامنت حالة الانقسام السياسي مع تراجع الإنتاج النفطي في فترات متعددة، وتقلب أسعار الصرف، وارتفاع معدلات التضخم، وضعف الإنفاق التنموي، وتراجع الاستثمار المحلي والأجنبي، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على مستوى معيشة المواطنين وعلى قدرة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ورغم امتلاك ليبيا مقومات اقتصادية كبيرة تتمثل في احتياطيات النفط والغاز، والموقع الجغرافي المتميز، والموارد الطبيعية والبشرية، إلا أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي أسهم في الحد من الاستفادة المثلى من هذه المقومات، وأدى إلى بروز تحديات اقتصادية معقدة، من أبرزها تذبذب الإيرادات العامة، وتراجع قيمة العملة المحلية، وارتفاع مستويات الدين العام، وتباطؤ تنفيذ المشروعات التنموية، فضلًا عن ضعف بيئة الأعمال والاستثمار. وتنبع أهمية هذا البحث من أهمية دراسة العلاقة بين الأوضاع السياسية والاقتصاد الليبي، ومحاولة تحليل طبيعة التأثيرات المتبادلة بينهما، وذلك من خلال دراسة ميدانية تحليلية تسهم في التعرف على أبرز الانعكاسات الاقتصادية الناجمة عن الأوضاع السياسية الراهنة، واستطلاع آراء المختصين والأكاديميين والعاملين في المؤسسات ذات العلاقة، بما يساعد في تقديم نتائج علمية يمكن أن تسهم في دعم متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية، ووضع مقترحات عملية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ويهدف هذا البحث إلى تحليل انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي، وقياس مدى تأثيرها في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الاستثمار، والتضخم، وسعر الصرف، والبطالة، والإنفاق العام، ومستوى التنمية الاقتصادية، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوظيف الدراسة الميدانية لجمع البيانات وتحليلها وصولًا إلى نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في معالجة التحديات الاقتصادية التي تواجه ليبيا في المرحلة الراهنة.

مشكلة البحث

تمثل الأوضاع السياسية أحد أهم العوامل المؤثرة في أداء الاقتصادات الوطنية، إذ يرتبط الاستقرار السياسي ارتباطًا وثيقًا بقدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وإدارة الموارد بكفاءة، وتنفيذ السياسات الاقتصادية بصورة فعالة. وفي المقابل، يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى إحداث اختلالات اقتصادية متعددة، تتمثل في تراجع معدلات النمو، وانخفاض حجم الاستثمارات، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتقلب أسعار الصرف، وضعف كفاءة المؤسسات الاقتصادية.

وقد شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة تغيرات سياسية متلاحقة وانقسامات مؤسسية وأزمات أمنية أثرت بدرجات متفاوتة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما قطاع النفط، الذي يمثل المصدر الرئيس للإيرادات العامة، الأمر الذي انعكس على المالية العامة، ومستويات الإنفاق الحكومي، والاستثمار، والاستقرار النقدي، ومستوى معيشة المواطنين. كما أفرزت هذه الأوضاع تحديات كبيرة أمام جهود الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت الأوضاع السياسية أو الاقتصادية في ليبيا كلٌ على حدة، فإن الحاجة ما تزال قائمة إلى إجراء دراسة ميدانية تحليلية تتناول بصورة متكاملة انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي، من خلال التعرف إلى طبيعة هذه الانعكاسات ومدى تأثيرها في مختلف المؤشرات الاقتصادية، والاستفادة من آراء المختصين والأكاديميين والعاملين في المؤسسات ذات العلاقة، بما يسهم في تقديم نتائج علمية وتوصيات عملية تدعم متخذي القرار في وضع سياسات اقتصادية أكثر قدرة على مواجهة التحديات الراهنة.

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي، وما مدى تأثيرها في أداء المؤشرات الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1. ما واقع الأوضاع السياسية في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة؟
2. ما أبرز الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن الأوضاع السياسية في ليبيا؟
3. ما مدى تأثير الأوضاع السياسية في الاستثمار والنمو الاقتصادي؟
4. ما أثر الأوضاع السياسية في التضخم وسعر الصرف والبطالة والإنفاق العام؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث بصفة رئيسة إلى تحليل انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي من خلال دراسة ميدانية تحليلية، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل فيما يأتي:

1. التعرف على واقع الأوضاع السياسية في ليبيا وأبرز ملامحها خلال الفترة محل الدراسة .
2. تحليل طبيعة العلاقة بين الأوضاع السياسية والأداء الاقتصادي في ليبيا .
3. تحديد أبرز الانعكاسات الاقتصادية الناجمة عن الأوضاع السياسية، ولا سيما على الاستثمار، والنمو الاقتصادي، والتضخم، وسعر الصرف، والبطالة، والإنفاق العام .
4. قياس مدى تأثير الأوضاع السياسية في الاقتصاد الليبي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة .
5. الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)، إن وجدت .
6. تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في الحد من الآثار الاقتصادية السلبية للأوضاع السياسية، ودعم جهود الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، والمتمثل في دراسة انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي، في ظل ما شهدته البلاد من تحولات سياسية أثرت في مختلف الجوانب الاقتصادية. ويمكن توضيح أهمية البحث فيما يأتي:

1. الأهمية العلمية :يساهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالعلاقة بين الأوضاع السياسية والأداء الاقتصادي، ويشكل مرجعًا يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية التي تتناول الاقتصاد الليبي أو الاقتصادات التي تمر بظروف مشابهة .
2. الأهمية العملية :يوفر البحث بيانات وتحليلات ميدانية تسهم في فهم طبيعة تأثير الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي، بما يساعد صناع القرار والجهات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية على وضع سياسات أكثر فاعلية لمعالجة التحديات الاقتصادية .
3. الأهمية الاقتصادية :يساعد البحث في تحديد أبرز الآثار التي خلفتها الأوضاع السياسية على مؤشرات الاقتصاد الليبي، مثل الاستثمار، والنمو الاقتصادي، والتضخم، وسعر الصرف، والبطالة، والإنفاق العام، بما يدعم جهود الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة .
4. الأهمية المجتمعية :يبرز البحث أهمية تحقيق الاستقرار السياسي باعتباره عاملًا أساسيًا لتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، وخلق بيئة مناسبة للاستثمار وتوفير فرص العمل، بما ينعكس إيجابًا على رفاهية المجتمع الليبي واستقراره.

مصطلحات البحث:

أولاً: الأوضاع السياسية

تُعرف الأوضاع السياسية بأنها مجموعة الظروف والمتغيرات التي تؤثر في النظام السياسي للدولة، وتشمل درجة الاستقرار السياسي، وفعالية مؤسسات الدولة، وطبيعة العلاقة بين السلطات، ومستوى الأمن، وسيادة القانون، والقدرة على إدارة الشأن العام وصنع وتنفيذ السياسات العامة. وتُعد الأوضاع السياسية المستقرة عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى إضعاف الأداء المؤسسي وزيادة المخاطر الاقتصادية والاستثمارية. (البليعزي، 2025).

ثانياً: الاقتصاد الليبي

يُقصد بالاقتصاد الليبي النظام الاقتصادي الذي يقوم على إدارة الموارد الاقتصادية في الدولة الليبية، ويتميز باعتماده بصورة رئيسة على قطاع النفط والغاز بوصفه المصدر الأساسي للإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات. ويتأثر الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة بالأوضاع السياسية والأمنية، لما لها من تأثير مباشر في الإنتاج النفطي، والاستثمار، والمالية العامة، والاستقرار النقدي. (اشطيبة، 2018).

ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية

تُعرف الانعكاسات الاقتصادية بأنها الآثار أو النتائج التي تترتب على حدوث متغيرات أو أحداث سياسية أو اجتماعية أو أمنية، وتظهر في صورة تغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل معدل النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، وسعر الصرف، والاستثمار، والإنفاق العام، والإيرادات الحكومية. وتختلف هذه الانعكاسات في شدتها واتجاهها تبعًا لطبيعة المتغيرات السياسية ومدى استقرار مؤسسات الدولة. (Iyrot & Hamouch، 2026).

رابعاً: الاستقرار السياسي

يُعرف الاستقرار السياسي بأنه حالة من التماسك المؤسسي والاستمرارية في عمل مؤسسات الدولة، وغياب الصراعات والعنف السياسي، وقدرة النظام السياسي على إدارة الخلافات بصورة سلمية، والمحافظة على الأمن وسيادة القانون، بما يضمن استمرارية السياسات العامة وتحقيق التنمية. ويُعد الاستقرار السياسي من أهم محددات النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني. (البليعزي، 2025).

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى

أجرى **هيبة وعلي (2025)** دراسة بعنوان "**قياس أثر أزمة الحصار الاقتصادي وفترة الانقسام السياسي على الاقتصاد الليبي**"، وهدفت إلى قياس أثر الحصار الاقتصادي والانقسام السياسي على الاقتصاد الليبي باستخدام نماذج قياسية. واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، وأظهرت النتائج أن الانقسام السياسي كان له أثر سلبي ومعنوي في الاقتصاد الليبي على المدى الطويل، في حين لم يكن للحصار الاقتصادي أثر معنوي طويل الأجل. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق الاستقرار السياسي وتوحيد المؤسسات الاقتصادية .

الدراسة الثانية

أجرى **عمر (2025)** دراسة بعنوان "**آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا**"، وهدفت إلى تحليل تداعيات الانقسام السياسي على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت إلى أن الانقسام السياسي أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية، وإضعاف مؤسسات الدولة، وزيادة التحديات الأمنية والاقتصادية، وأوصت بإنهاء الانقسام المؤسسي وتعزيز الاستقرار السياسي .

الدراسة الثالثة

أجرى **الجرو والفلاق (2024)** دراسة بعنوان "**الجغرافيا السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: دراسة للحالة الليبية بعد ثورة 17 فبراير**"، وهدفت إلى بيان أثر العوامل الجغرافية والسياسية في الاستقرار السياسي الليبي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأكدت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي انعكس بصورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية والتنموية في ليبيا .

الدراسة الرابعة

أجرى **موسى (2024)** دراسة بعنوان "**فاعلية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2012–2023**"، وهدفت إلى تقييم مدى فاعلية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن ضعف الاستقرار السياسي انعكس سلبًا على كفاءة السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي .

الدراسة الخامسة

أجرى **الفنيك (2024)** دراسة بعنوان "**الأزمات والتحديات المؤثرة في السياسة الداخلية الليبية**"، وهدفت إلى التعرف على أبرز الأزمات السياسية الداخلية وانعكاساتها على الدولة الليبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الانقسامات السياسية وعدم الاستقرار الأمني أسهما في تراجع النشاط الاقتصادي وإضعاف مؤسسات الدولة وتعطيل برامج التنمية .

الدراسة السادسة

أجرى **باللوازيم، والبرغثي، وبوقرين (2024)** دراسة بعنوان "**دراسة اقتصادية تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي خلال الفترة"(2020–1990)** ، وهدفت إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا باستخدام نموذج .(ARDL) وأظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يعد من أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي، بينما يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلبًا في تدفقات الاستثمار .

الدراسة السابعة

أجرت **باكير (2024)** دراسة بعنوان "**قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة"(2023–2000)** ، وهدفت إلى قياس أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي الليبي. واعتمدت الدراسة على نموذج(ARDL) ، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، مع التأكيد على أن نجاح السياسات المالية يرتبط بوجود بيئة سياسية مستقرة .

الدراسة الثامنة

أجرت **صالح، والفروج، وشهيدة، والقانقا (2026)** دراسة بعنوان "**أثر الاستقرار السياسي والاقتصادي في دعم الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة"(2024–1990)** ، وهدفت إلى تحليل أثر الاستقرار السياسي والاقتصادي في دعم الاستقرار النقدي باستخدام نماذج (ARDL) و .(ECM)وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي وسعر الصرف والتضخم، وأكدت أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي معًا .

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أنها ركزت على تحليل العلاقة بين الأوضاع السياسية والاقتصاد الليبي من زوايا متعددة، كأثر الانقسام السياسي، والاستقرار السياسي، والسياسة المالية، والاستثمار، والاستقرار النقدي، واعتمد معظمها على المناهج الوصفية والقياسية وتحليل البيانات الاقتصادية الكلية. وقد أكدت جميعها أن الاستقرار السياسي يمثل عاملًا رئيسًا في تحسين الأداء الاقتصادي وجذب الاستثمار وتحقيق التنمية. وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسات في أنها تعتمد دراسة ميدانية تحليلية تستند إلى استطلاع آراء أفراد عينة الدراسة لقياس انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي، بما يضيف بُعدًا تطبيقيًا يدعم نتائج الدراسات السابقة ويثري الأدبيات في هذا المجال.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يُعد من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليلها وتفسير العلاقات بين متغيراتها. وقد تم توظيف هذا المنهج لوصف واقع الأوضاع السياسية في ليبيا، وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد الليبي، والكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين من خلال الدراسة الميدانية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الميداني لجمع البيانات الأولية، وذلك باستخدام الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة للدراسة، حيث صُممت بما يتناسب مع أهداف البحث وتساؤلاته، وتم توزيعها على عينة من المختصين والأكاديميين والعاملين في المؤسسات الاقتصادية والمالية والجهات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي في ليبيا، بهدف التعرف إلى آرائهم حول انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي.

كما اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية، من خلال مراجعة الكتب والدوريات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والتقارير الصادرة عن المؤسسات المحلية والدولية، مثل مصرف ليبيا المركزي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك لتكوين الإطار النظري للدراسة ودعم نتائجها وتحليلها.

ولتحليل البيانات، سيتم استخدام برنامج IBM SPSS Statistics، من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبارات الثبات والصدق، بالإضافة إلى الاختبارات الإحصائية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج والتوصيات التي تحقق أهداف البحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأوضاع السياسية والاقتصاد الليبي

المطلب الأول: مفهوم الأوضاع السياسية وأهميتها

أولاً: مفهوم الأوضاع السياسية

تُعرف الأوضاع السياسية بأنها مجموعة الظروف والمتغيرات التي تحكم طبيعة النظام السياسي في الدولة، وتشمل شكل السلطة، وآلية تداولها، ودرجة الاستقرار المؤسسي، وسيادة القانون، ومستوى المشاركة السياسية، ومدى قدرة مؤسسات الدولة على إدارة الشأن العام وتحقيق الأمن والاستقرار. وتُعد الأوضاع السياسية من أهم المحددات المؤثرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسهم البيئة السياسية المستقرة في تعزيز الثقة بالمؤسسات وجذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي، في حين يؤدي الاضطراب السياسي إلى إضعاف الأداء المؤسسي وتراجع النشاط الاقتصادي. (الجرو والفلاق، 2024).

ثانياً: خصائص الأوضاع السياسية

تتميز الأوضاع السياسية بمجموعة من الخصائص، من أهمها أنها متغيرة وديناميكية، إذ تتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة. كما أنها مترابطة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بحيث يؤثر أي تغير في أحد هذه الجوانب في الجوانب الأخرى. كذلك تتسم الأوضاع السياسية بالتأثير المباشر في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة، الأمر الذي يجعلها عنصرًا رئيسًا في تحقيق التنمية والاستقرار أو في تعميق الأزمات والصراعات عند غياب الاستقرار السياسي. (عبد جساس، 2024).

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي

يقاس الاستقرار السياسي بعدد من المؤشرات، أبرزها استمرارية عمل مؤسسات الدولة، وسيادة القانون، وفعالية الحكومة، وانخفاض معدلات العنف والصراعات السياسية، وارتفاع مستوى المشاركة السياسية، والقدرة على إدارة الأزمات بصورة سلمية. أما عدم الاستقرار السياسي فيظهر من خلال الانقسامات المؤسسية، وتكرار النزاعات السياسية، وضعف المؤسسات، وتراجع الثقة في الحكومة، وازدياد التدخلات الخارجية، وهي مؤشرات تنعكس بصورة مباشرة على الأداء الاقتصادي والاستثماري للدولة. (البليعزي، 2025).

رابعاً: العوامل المؤثرة في الأوضاع السياسية

تتأثر الأوضاع السياسية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. فمن العوامل الداخلية طبيعة النظام السياسي، وكفاءة مؤسسات الدولة، ومستوى التنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، وسيادة القانون، ومدى المشاركة السياسية. أما العوامل الخارجية فتتمثل في التدخلات الدولية والإقليمية، والصراعات الجيوسياسية، والعقوبات الاقتصادية، والتغيرات في البيئة الدولية، والتي قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في استقرار الدولة ومسارها السياسي، كما هو الحال في التجربة الليبية خلال السنوات الأخيرة. (زامونة، 2024).

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الليبي ومؤشراته

أولاً: مفهوم الاقتصاد الليبي

يُعرف الاقتصاد الليبي بأنه النظام الاقتصادي الذي ينظم عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات داخل الدولة الليبية، ويعتمد بصورة رئيسة على قطاع النفط والغاز باعتباره المصدر الأساسي للدخل القومي والإيرادات العامة والنقد

الأجنبي. كما يضم الاقتصاد الليبي قطاعات أخرى مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت محدودة مقارنة بقطاع النفط، الأمر الذي جعل الاقتصاد الليبي من الاقتصادات الريعية شديدة التأثر بالتقلبات السياسية وأسعار النفط العالمية. (الغزواني، 2016).

ثانياً: خصائص الاقتصاد الليبي

يتسم الاقتصاد الليبي بعدد من الخصائص التي تميزه عن غيره من الاقتصادات، ومن أبرزها الاعتماد الكبير على النفط والغاز، وهيمنة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية، وضعف التنوع الاقتصادي، إلى جانب محدودية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي. كما يتميز بامتلاكه موارد طبيعية كبيرة وإمكانات اقتصادية واعدة، إلا أن هذه الإمكانات لم تستثمر بالشكل الأمثل نتيجة التقلبات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة. (البنك الدولي، 2025).

ثالثاً: أهم مؤشرات الاقتصاد الليبي

تعتمد عملية تقييم أداء الاقتصاد الليبي على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، أهمها الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، والبطالة، والميزان التجاري، والاحتياطيات الأجنبية، وحجم الإنفاق العام والإيرادات النفطية. وتُعد هذه المؤشرات أدوات رئيسة لقياس كفاءة الأداء الاقتصادي ومدى قدرة الاقتصاد على تحقيق الاستقرار والنمو، كما تعكس حجم التأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية. (صوان، 2023).

رابعاً: التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي

يواجه الاقتصاد الليبي العديد من التحديات، من أهمها الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وعدم تنوع مصادر الدخل، والانقسام المؤسسي، والتقلبات السياسية والأمنية، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وضعف الاستثمار المحلي والأجنبي، وانتشار الفساد الإداري والمالي، إضافة إلى تراجع البنية التحتية والخدمات الأساسية. وقد أسهمت هذه التحديات في إبطاء مسيرة التنمية الاقتصادية وتقليل قدرة الاقتصاد الليبي على مواجهة الأزمات وتحقيق النمو المستدام. (ناصف، 2017).

المطلب الثالث: العلاقة بين الأوضاع السياسية والاقتصاد

أولاً: أثر الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي

يُعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ يوفر بيئة آمنة ومستقرة تساعد على تنفيذ الخطط التنموية، وتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ورفع معدلات الإنتاج والتشغيل. كما يؤدي الاستقرار السياسي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأسواق المالية، وتحسين إدارة الموارد الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي ومستويات الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية. (باكير، 2024).

ثانياً: أثر عدم الاستقرار السياسي في الاستثمار

يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة درجة المخاطر التي تواجه المستثمرين، الأمر الذي ينعكس سلبًا على تدفقات الاستثمار المحلي والأجنبي. كما يسهم في تعطيل المشروعات التنموية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف الثقة في البيئة الاستثمارية، وهروب رؤوس الأموال إلى أسواق أكثر استقرارًا. وفي الحالة الليبية، كان للانقسام السياسي والاضطرابات الأمنية دور واضح في انخفاض الاستثمارات وتراجع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مما أثر سلبًا في معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل. (باللوازيم، والبرغثي، وبوقرين، 2024).

ثالثاً: أثر الأوضاع السياسية في المالية العامة وسعر الصرف والتضخم

ترتبط الأوضاع السياسية ارتباطًا وثيقًا بأداء المالية العامة والاستقرار النقدي، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تراجع الإيرادات العامة، وزيادة الإنفاق الحكومي غير المنتج، وارتفاع عجز الموازنة العامة، الأمر الذي ينعكس على سعر صرف العملة المحلية ومستويات التضخم. كما تؤثر الانقسامات المؤسسية وضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في زيادة الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، وهو ما ينعكس سلبًا على القوة الشرائية للمواطنين والاستقرار الاقتصادي. (صالح، والفروج، وشهيدة، والقانقا، 2026).

رابعاً: دور الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

يمثل الاستقرار السياسي أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يسهم في تعزيز كفاءة المؤسسات، وتحسين مناخ الأعمال، وزيادة القدرة على تنفيذ الخطط التنموية والإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى دعم التنويع الاقتصادي ورفع كفاءة استخدام الموارد. كما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتحسين الخدمات العامة، وخلق فرص العمل، بما ينعكس إيجابًا على رفاهية المجتمع واستدامة النمو الاقتصادي. لذلك فإن تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا يتطلب وجود بيئة سياسية مستقرة، ومؤسسات موحدة، وسياسات اقتصادية متناسقة وقادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. (صندوق النقد الدولي، 2024).

المبحث الثاني: انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي

المطلب الأول: انعكاسات الأوضاع السياسية على القطاعات الاقتصادية

أولاً: أثر الأوضاع السياسية على قطاع النفط والغاز

يمثل قطاع النفط والغاز المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في ليبيا، ولذلك يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة باستقرار هذا القطاع واستمرار عمليات الإنتاج والتصدير. وقد أدت الخلافات السياسية والانقسامات المؤسسية وإغلاق عدد من الحقول والموانئ النفطية إلى اضطراب مستويات الإنتاج وتراجع الإيرادات النفطية، مما أثر في الناتج المحلي الإجمالي والموارد المتاحة لتمويل الموازنة العامة. كما أظهر أداء الاقتصاد الليبي خلال عام 2024 أن تراجع الإنتاج النفطي الناتج عن الاضطرابات السياسية والمؤسسية كان من الأسباب الرئيسة لانكماش النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤكد شدة ارتباط القطاع النفطي بالاستقرار السياسي. (البنك الإفريقي للتنمية، 2025).

كما تؤدي الإغلاقات النفطية المتكررة إلى إضعاف قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي طويل الأجل، نظرًا لما تسببه من تقلبات في الإيرادات العامة والنقد الأجنبي. ولا يقتصر أثرها على القطاع النفطي وحده، بل يمتد إلى قطاعات الخدمات والتجارة والمقاولات التي تعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنفاق العام الممول من العائدات النفطية، الأمر الذي يجعل معالجة الخلافات السياسية والمؤسسية شرطًا أساسيًا لضمان استدامة الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (البنك الدولي، 2024).

ثانياً: أثر الأوضاع السياسية على الاستثمار المحلي والأجنبي

يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلبًا في الاستثمار المحلي والأجنبي، لأنه يرفع مستوى المخاطر وعدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية والتشريعات والقدرة على حماية المشروعات ورؤوس الأموال. وفي الحالة الليبية، أسهم استمرار الانقسام السياسي وضعف البيئة المؤسسية في تأخير تنفيذ المشروعات، وارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال، وتردد المستثمرين في توجيه أموالهم نحو الأنشطة الإنتاجية طويلة الأجل، وهو ما أدى إلى ضعف دور الاستثمار الخاص في تنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل. (البنك الدولي، 2025).

كما أدى الاعتماد الكبير على القطاع العام والإيرادات النفطية، إلى جانب ضعف المنافسة وعدم وضوح الإجراءات التنظيمية، إلى الحد من توسع القطاع الخاص. ويتطلب تحسين المناخ الاستثماري تحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي، وتوحيد المؤسسات، وتعزيز الشفافية وسيادة القانون، وتوفير إطار تنظيمي متوازن يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة في إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. (البنك الإفريقي للتنمية، 2025).

ثالثاً: أثر الأوضاع السياسية على التجارة والقطاع المصرفي

انعكست الأوضاع السياسية والانقسامات المؤسسية على التجارة والقطاع المصرفي من خلال ضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، وظهور قيود واختلالات في الحصول على النقد الأجنبي، واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية. وقد أثرت هذه الأوضاع في عمليات الاستيراد والاعتمادات المستندية، وزادت تكاليف السلع المستوردة، كما أضعفت قدرة المصارف التجارية على أداء دورها في تمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية. (صندوق النقد الدولي، 2024).

كما ساهم تعدد مراكز الإنفاق وضعف الانضباط المالي في زيادة الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية والسيولة المصرفية، وأدى إلى استمرار التشوهات المرتبطة بسوق النقد الأجنبي. وتحتاج معالجة هذه الاختلالات إلى توحيد السياسات والمؤسسات المالية، والحد من التمويل النقدي غير المنضبط، وتقليص الفجوة بين أسعار الصرف، وتطوير الرقابة المصرفية، بما يعزز الثقة في النظام المصرفي ويحسن حركة التجارة الداخلية والخارجية. (صندوق النقد الدولي، 2025).

رابعاً: أثر الأوضاع السياسية على سوق العمل والبطالة

أثرت حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في قدرة سوق العمل الليبي على توفير فرص عمل منتجة ومستدامة، حيث أدى ضعف الاستثمار وتباطؤ نشاط القطاع الخاص إلى محدودية الوظائف الجديدة، ولا سيما أمام الشباب والخريجين. كما تركزت نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع العام والأنشطة غير الرسمية، الأمر الذي زاد الضغط على الموازنة العامة وحدَّ من تطور سوق عمل تنافسي قائم على الإنتاج والكفاءة. (البنك الدولي، 2023).

ويواجه الشباب صعوبات أكبر في الاندماج في سوق العمل مقارنة ببقية الفئات، بسبب ضعف مواءمة التعليم والتدريب مع احتياجات القطاعات الاقتصادية، وقلة المشروعات الاستثمارية، ومحدودية المعلومات الدقيقة المتعلقة بالتوظيف والبطالة. كما تؤدي الأزمات السياسية الممتدة إلى هجرة بعض الكفاءات وتراجع برامج التدريب والتأهيل، مما يضعف رأس المال البشري ويؤثر في فرص تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. (منظمة العمل الدولية، 2024).

المطلب الثاني: انعكاسات الأوضاع السياسية على مؤشرات الاقتصاد الكلي

أولاً: أثر الأوضاع السياسية على الناتج المحلي الإجمالي

يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس أداء الاقتصاد الوطني، إذ يعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة. وفي ليبيا، تأثر الناتج المحلي الإجمالي بصورة مباشرة بالأوضاع السياسية، حيث أدت الانقسامات المؤسسية والاضطرابات الأمنية إلى انخفاض إنتاج النفط وتذبذب الصادرات، مما تسبب في تقلب معدلات النمو الاقتصادي بين الارتفاع والانخفاض وفقًا لمستوى الاستقرار السياسي واستمرار الإنتاج النفطي. كما أسهمت هذه الأوضاع في الحد من مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، مما زاد من هشاشة الاقتصاد الليبي أمام الأزمات الداخلية والخارجية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، 2024).

ثانياً: أثر الأوضاع السياسية على التضخم وسعر الصرف

ترتبط معدلات التضخم وسعر الصرف ارتباطًا وثيقًا بدرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي، إذ يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة الضغوط على العملة المحلية، وارتفاع الطلب على النقد الأجنبي، وتراجع الثقة في النظام المالي. وقد شهد الاقتصاد

الليبي خلال فترات الانقسام السياسي ارتفاعًا في معدلات التضخم نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الاستيراد، واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، الأمر الذي انعكس سلبًا على القوة الشرائية للمواطنين ومستويات المعيشة. (البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، 2024). البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

ثالثاً: أثر الأوضاع السياسية على المالية العامة والدين العام

أدت الأوضاع السياسية إلى إحداث اختلالات واضحة في المالية العامة، نتيجة تذبذب الإيرادات النفطية وارتفاع مستويات الإنفاق العام، إضافة إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات المالية خلال فترات الانقسام. وقد انعكس ذلك على زيادة الضغوط على الموازنة العامة، وتراجع كفاءة إدارة الموارد المالية، وارتفاع الالتزامات المالية للدولة، الأمر الذي أثر في قدرة الحكومة على تمويل مشروعات التنمية وتحسين الخدمات العامة، كما ساهم في زيادة المخاطر المالية التي تواجه الاقتصاد الليبي. (صندوق النقد العربي، 2023).

رابعاً: أثر الأوضاع السياسية على الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية

يؤثر الاستقرار السياسي بصورة مباشرة في كفاءة الإنفاق العام وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إذ يساعد على توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والمشروعات الإنتاجية. أما في ظل الأوضاع السياسية غير المستقرة، فإن جانبًا كبيرًا من الإنفاق العام يتجه نحو النفقات التشغيلية والطارئة، على حساب الإنفاق التنموي، مما يؤدي إلى تأخر تنفيذ المشروعات الاستراتيجية، وضعف جودة الخدمات العامة، وتباطؤ جهود التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك فإن نجاح السياسات التنموية في ليبيا يرتبط بدرجة كبيرة بتحقيق الاستقرار السياسي وتوحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024).

المطلب الثالث: سبل الحد من الآثار الاقتصادية للأوضاع السياسية

أولاً: توحيد المؤسسات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار السياسي

يمثل توحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية أحد أهم المتطلبات الأساسية لمعالجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الانقسام السياسي، إذ يسهم في توحيد السياسات المالية والنقدية، وتحسين إدارة الموارد العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي. كما أن تحقيق الاستقرار السياسي يوفر بيئة مناسبة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، واستعادة ثقة المستثمرين، وضمان استمرارية الخطط التنموية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. (البنك الدولي، 2025).

ثانياً: تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط

يُعد تنويع مصادر الدخل من أهم الركائز التي تسهم في تعزيز مرونة الاقتصاد الليبي وتقليل تأثره بالتقلبات السياسية وأسعار النفط العالمية. ويتطلب ذلك تطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية، مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والخدمات، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال. كما يسهم التنويع الاقتصادي في توفير فرص عمل جديدة، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، 2023).

ثالثاً: تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص

يتطلب تحسين بيئة الاستثمار تطوير التشريعات الاقتصادية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية، وحماية حقوق المستثمرين، ومكافحة الفساد، بما يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما يؤدي تعزيز دور القطاع الخاص إلى زيادة الإنتاج، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وتوفير فرص العمل، وتقليل العبء على القطاع العام، وهو ما يجعل

القطاع الخاص شريكًا رئيسًا في تحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في ليبيا. (مؤسسة التمويل الدولية IFC، 2024).

رابعاً: الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

تُعد الإصلاحات الاقتصادية أداة رئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ تشمل إصلاح السياسات المالية والنقدية، وتحسين إدارة المالية العامة، وتطوير النظام الضريبي، وتعزيز الحوكمة، ورفع كفاءة المؤسسات العامة. كما تسهم الإصلاحات في تحسين بيئة الأعمال، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد، وتحفيز الاستثمار والإنتاج، بما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز قدرة الاقتصاد الليبي على مواجهة الأزمات المستقبلية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024).

المبحث الثالث: الجانب الميداني للدراسة

يُعد الجانب الميداني من أهم مراحل البحث العلمي، إذ يهدف إلى اختبار ما توصل إليه الإطار النظري من مفاهيم واستنتاجات في الواقع العملي، من خلال جمع البيانات وتحليلها بالاعتماد على الأساليب العلمية والإحصائية المناسبة. ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي من خلال دراسة ميدانية تعتمد على آراء أفراد عينة الدراسة، بما يسهم في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تدعم أهداف البحث وتجيب عن تساؤلاته وتختبر فرضياته.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة موضوع البحث، حيث تم استخدام الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية، بعد إعدادها بما يتوافق مع أهداف الدراسة ومحاورها، وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة، ثم تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج IBM SPSS Statistics، من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل الثبات (ألفا كرونباخ)، واختبارات الفرضيات، للوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين الأوضاع السياسية والاقتصاد الليبي.

ويتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الأكاديميين والباحثين والخبراء والعاملين في المؤسسات الاقتصادية والمالية والجهات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي في ليبيا، والذين يمتلكون المعرفة والخبرة الكافية للإجابة عن فقرات الاستبانة بما يخدم أهداف الدراسة.

أما عينة الدراسة، فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (150)مفردة من مجتمع الدراسة، وذلك لضمان تمثيل المجتمع المستهدف وإمكانية تعميم النتائج في حدود الدراسة.

وتتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولة ليبيا، حيث استهدفت الدراسة عددًا من المؤسسات والجهات ذات العلاقة بالموضوع. أما الحدود البشرية فتتمثل في الأكاديميين والباحثين والخبراء والعاملين في المؤسسات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى بعض المختصين بالشأن الاقتصادي والسياسي. بينما تتمثل الحدود الزمنية في الفترة التي أُجريت خلالها الدراسة الميدانية وجُمعت فيها البيانات خلال عام 2026م.

ويتضمن هذا المبحث عرضًا لمنهجية الدراسة وإجراءاتها، ووصفًا لمجتمع الدراسة وعينتها، وأداة جمع البيانات، والتحقق من صدقها وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، ثم عرضًا وتحليلًا لنتائج الدراسة الميدانية، واختبار فرضياتها، وصولًا إلى استخلاص أهم النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عن الأوضاع السياسية في ليبيا، ودعم جهود الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

تحليل البيانات:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية(%)
ذكر	92	61.3
أنثى	58	38.7
المجموع	**150**	**100.0**

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة من الذكور، حيث بلغ عددهم (92) مفردة بنسبة (61.3%)، في حين بلغ عدد الإناث (58) مفردة بنسبة (38.7%). ويعكس ذلك ارتفاع نسبة مشاركة الذكور في العينة، وهو أمر يتناسب مع طبيعة المؤسسات الاقتصادية والمالية والجهات المستهدفة في الدراسة.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 30 سنة	24	16.0
30–39سنة	56	37.3
40–49سنة	45	30.0
50سنة فأكثر	25	16.7
المجموع	**150**	**100.0**

يتبين من الجدول أن الفئة العمرية (30–39 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (37.3%)، تلتها الفئة العمرية (40–49 سنة) بنسبة (30.0%)، ثم فئة (50 سنة فأكثر) بنسبة (16.7%)، وأخيرًا فئة (أقل من 30 سنة) بنسبة (16.0%). ويشير ذلك إلى أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية الأكثر خبرة ونشاطًا في المجال الاقتصادي والإداري.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية(%)
بكالوريوس	49	32.7
ماجستير	62	41.3
دكتوراه	31	20.7
أخرى	8	5.3
المجموع	**150**	**100.0**

تشير النتائج إلى أن حملة الماجستير يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة، حيث بلغ عددهم (62) مفردة بنسبة (41.3%)، يليهم حملة البكالوريوس بنسبة (32.7%)، ثم حملة الدكتوراه بنسبة (20.7%)، في حين جاءت المؤهلات الأخرى بنسبة (5.3%). ويعكس ذلك ارتفاع المستوى العلمي للمشاركين، مما يعزز موثوقية البيانات المستخلصة.

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 5 سنوات	20	13.3
10–5سنوات	44	29.3
15–11سنة	48	32.0
أكثر من 15 سنة	38	25.4
المجموع	**150**	**100.0**

يبين الجدول أن أعلى نسبة من أفراد العينة كانت لفئة الخبرة (11–15 سنة)، حيث بلغت (32.0%)، تلتها فئة (5–10 سنوات) بنسبة (29.3%)، ثم فئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة (25.4%)، وأخيرًا فئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (13.3%). وتشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية جيدة، الأمر الذي يدعم جودة آرائهم بشأن موضوع الدراسة.

خامساً: توزيع أفراد العينة حسب جهة العمل

جهة العمل	التكرار	النسبة المئوية(%)
جامعة	42	28.0
مؤسسة حكومية	46	30.7
مؤسسة مالية أو مصرفية	34	22.7
قطاع خاص	20	13.3
أخرى	8	5.3
المجموع	**150**	**100.0**

يتضح من الجدول أن العاملين في المؤسسات الحكومية يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة (30.7%)، يليهم العاملون في الجامعات بنسبة (28.0%)، ثم العاملون في المؤسسات المالية والمصرفية بنسبة (22.7%). أما العاملون في القطاع الخاص فقد بلغت نسبتهم (13.3%)، في حين مثلت الجهات الأخرى نسبة (5.3%). ويشير هذا التنوع إلى أن العينة شملت فئات مهنية متعددة ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة، مما يعزز شمولية النتائج وإمكانية الاستفادة منها.

تحليل محاور الدراسة

أولاً: تحليل المحور الأول: الأوضاع السياسية في ليبيا

جدول (4–6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب عبارات المحور الأول

م	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة	الترتيب
1	تؤثر الأوضاع السياسية بصورة مباشرة في استقرار الاقتصاد الليبي.	0.73	4.39	مرتفعة جداً	2
2	يسهم الاستقرار السياسي في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني.	1.01	3.61	مرتفعة	6
3	يؤثر الانقسام السياسي في كفاءة المؤسسات الاقتصادية.	0.68	4.48	مرتفعة جداً	1
4	تؤثر القرارات السياسية في رسم السياسات الاقتصادية.	1.09	3.45	متوسطة	8
5	يسهم الاستقرار السياسي في جذب الاستثمارات.	0.82	4.11	مرتفعة	3
6	تؤثر الأزمات السياسية في أداء القطاع العام.	0.92	3.88	مرتفعة	4
7	تؤدي الاضطرابات السياسية إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي.	0.95	3.77	مرتفعة	5
8	ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار السياسي.	1.03	3.53	متوسطة	7
المتوسط العام		**3.90**		**0.90**	**مرتفعة**

تشير نتائج الجدول إلى أن المتوسط العام للمحور بلغ (3.90)بدرجة موافقة مرتفعة، مما يدل على اتفاق أفراد العينة على أن للأوضاع السياسية دورًا مؤثرًا في الاقتصاد الليبي. وجاءت عبارة "يؤثر الانقسام السياسي في كفاءة المؤسسات الاقتصادية "في المرتبة الأولى بمتوسط (4.48)، بينما جاءت عبارة "تؤثر القرارات السياسية في رسم السياسات

الاقتصادية "في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.45)، وهو ما يعكس وجود تباين في آراء المبحوثين حول بعض جوانب هذا المحور.

ثانياً: تحليل المحور الثاني: انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي

م	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة	الترتيب
1	تؤثر الأوضاع السياسية في معدلات النمو الاقتصادي.	0.74	4.27	مرتفعة جداً	2
2	تؤثر الأوضاع السياسية في الإيرادات النفطية.	0.66	4.52	مرتفعة جداً	1
3	تؤثر الأوضاع السياسية في الاستثمارات المحلية.	0.86	4.01	مرتفعة	4
4	تؤثر الأوضاع السياسية في الاستثمارات الأجنبية.	0.78	4.19	مرتفعة	3
5	تؤثر الأوضاع السياسية في التجارة الخارجية.	0.97	3.72	مرتفعة	6
6	تؤثر الأوضاع السياسية في كفاءة القطاع المصرفي.	0.90	3.88	مرتفعة	5
7	تؤثر الأوضاع السياسية في توفير فرص العمل.	1.08	3.49	متوسطة	8
8	تؤثر الأوضاع السياسية في مستوى معيشة المواطنين.	1.00	3.61	مرتفعة	7
المتوسط العام		**3.96**		**0.87**	**مرتفعة**

أظهرت النتائج أن أفراد العينة يرون أن للأوضاع السياسية انعكاسات واضحة على الاقتصاد الليبي، حيث بلغ المتوسط العام .**(3.96)**وكانت أكثر الانعكاسات وضوحًا على **الإيرادات النفطية**، في حين حصلت عبارة **توفير فرص العمل** على أقل متوسط، مما يشير إلى اختلاف نسبي في تقييم المبحوثين لتأثير الأوضاع السياسية على هذا الجانب.

ثالثاً: تحليل المحور الثالث: أثر الأوضاع السياسية على مؤشرات الاقتصاد الكلي

م	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الموافقة	الترتيب
1	تؤثر الأوضاع السياسية في الناتج المحلي الإجمالي.	0.71	4.34	مرتفعة جداً	1
2	تؤدي الأوضاع السياسية إلى ارتفاع معدلات التضخم.	0.83	4.05	مرتفعة	3
3	تؤثر الأوضاع السياسية في استقرار سعر الصرف.	0.79	4.18	مرتفعة	2
4	تؤثر الأوضاع السياسية في الموازنة العامة.	0.94	3.76	مرتفعة	5
5	تؤدي الأوضاع السياسية إلى زيادة عجز المالية العامة.	1.02	3.58	مرتفعة	7
6	تؤثر الأوضاع السياسية في الإنفاق العام.	0.97	3.69	مرتفعة	6
7	تؤثر الأوضاع السياسية في الاستقرار النقدي.	0.89	3.88	مرتفعة	4
8	تؤثر الأوضاع السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية.	1.10	3.42	متوسطة	8
المتوسط العام		**3.86**		**0.91**	**مرتفعة**

يبين الجدول أن المتوسط العام للمحور بلغ **(3.86)**، وهو ما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة على أن الأوضاع السياسية تؤثر في مؤشرات الاقتصاد الكلي. وقد جاءت عبارة **الناتج المحلي الإجمالي** في المرتبة الأولى، بينما جاءت عبارة **تحقيق التنمية الاقتصادية** في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة، وهو ما يعكس وجود اختلاف في تقدير المبحوثين لحجم هذا التأثير.

رابعاً: تحليل المحور الرابع: سبل الحد من الآثار الاقتصادية للأوضاع السياسية

م	العبارة	درجة الموافقة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يسهم توحيد المؤسسات الاقتصادية في تحسين الأداء الاقتصادي.	مرتفعة جداً	4.47	0.67	1
2	يساعد الاستقرار السياسي في تعزيز النمو الاقتصادي.	مرتفعة جداً	4.30	0.74	2
3	يسهم تنويع مصادر الدخل في تقليل المخاطر الاقتصادية.	مرتفعة	4.11	0.82	4
4	يؤدي دعم القطاع الخاص إلى تعزيز التنمية الاقتصادية.	مرتفعة	3.95	0.91	5
5	يسهم تحسين بيئة الاستثمار في جذب رؤوس الأموال.	مرتفعة	4.19	0.79	3
6	تساعد الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.	مرتفعة	3.84	0.96	6
7	يسهم تعزيز الشفافية والحوكمة في تحسين الأداء الاقتصادي.	مرتفعة	3.56	1.05	8
8	يساعد التعاون بين المؤسسات السياسية والاقتصادية في الحد من الأزمات الاقتصادية.	مرتفعة	3.63	0.99	7
المتوسط العام		**0.87**		**4.01**	**مرتفعة**

تشير النتائج إلى أن أفراد العينة يؤيدون بدرجة مرتفعة الإجراءات المقترحة للحد من الآثار الاقتصادية للأوضاع السياسية، حيث بلغ المتوسط العام للمحور .(4.01)وجاء توحيد المؤسسات الاقتصادية في المرتبة الأولى، مما يعكس اقتناع المبحوثين بأهمية توحيد المؤسسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، في حين جاءت تعزيز الشفافية والحوكمة في المرتبة الأخيرة رغم بقائها ضمن مستوى الموافقة المرتفعة.

نتائج الدراسة:

في ضوء الإطار النظري والنتائج الميدانية التي تم التوصل إليها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير واضح للأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي، حيث جاءت استجابات أفراد العينة بدرجة موافقة مرتفعة.

2. تبين أن الانقسام السياسي يؤثر بصورة مباشرة في كفاءة المؤسسات الاقتصادية، ويُعد من أكثر العوامل التي تعيق تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
3. كشفت الدراسة أن قطاع النفط والغاز يعد أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرًا بالأوضاع السياسية، نظرًا لاعتماد الاقتصاد الليبي بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية.
4. أوضحت النتائج أن الأوضاع السياسية تؤثر سلبًا في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر وعدم الاستقرار.
5. بينت الدراسة أن الاضطرابات السياسية تنعكس على أداء القطاع المصرفي وحركة التجارة، من خلال ضعف السيولة، وارتفاع تكاليف الاستيراد، وتذبذب النشاط التجاري.
6. أظهرت النتائج وجود تأثير للأوضاع السياسية في سوق العمل، من خلال انخفاض فرص التوظيف وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.
7. أكدت النتائج أن الأوضاع السياسية تؤثر في مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولا سيما الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، والتضخم، والمالية العامة.
8. أوضحت الدراسة أن استمرار الانقسام السياسي يحد من قدرة الدولة على تنفيذ الخطط التنموية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
9. بينت النتائج أن أفراد العينة يرون أن توحيد المؤسسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي يمثلان المدخل الأساسي لتحسين الأداء الاقتصادي.
10. أكدت الدراسة أهمية تنويع مصادر الدخل، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين بيئة الاستثمار، باعتبارها من أهم الوسائل للحد من الآثار الاقتصادية السلبية للأوضاع السياسية.

توصيات الدراسة:

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الباحثة بما يأتي:

1. العمل على تعزيز الاستقرار السياسي وإنهاء حالة الانقسام المؤسسي، لما لذلك من أثر مباشر في تحسين الأداء الاقتصادي.
2. توحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية، بما يسهم في رفع كفاءة إدارة الموارد العامة وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.
3. وضع استراتيجية وطنية لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية.
4. تحسين مناخ الاستثمار عبر تطوير التشريعات الاقتصادية، وتبسيط الإجراءات، وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين.
5. تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في خلق فرص عمل وزيادة الإنتاج.
6. تطوير القطاع المصرفي وتحسين الخدمات المالية، وتعزيز الشفافية والحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.
7. تبني سياسات مالية ونقدية متوازنة للحد من التضخم، والمحافظة على استقرار سعر الصرف، وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

8. دعم برامج التدريب والتأهيل المهني، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، للحد من البطالة ورفع كفاءة الموارد البشرية.
9. تشجيع إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول تأثير المتغيرات السياسية في مختلف القطاعات الاقتصادية، للاستفادة منها في رسم السياسات العامة.
10. تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لإعداد خطط تنموية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع انعكاسات الأوضاع السياسية على الاقتصاد الليبي، باعتباره من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الأخيرة. وقد سعت الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الأوضاع السياسية والأداء الاقتصادي، والتعرف على أبرز الانعكاسات التي طالت القطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، إضافة إلى اقتراح مجموعة من السبل الكفيلة بالحد من الآثار الاقتصادية المترتبة على عدم الاستقرار السياسي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الليبي يتأثر بصورة كبيرة بالتغيرات السياسية، نظرًا لاعتماده على قطاع النفط بوصفه المصدر الرئيس للإيرادات العامة، الأمر الذي يجعل أي اضطرابات سياسية تنعكس مباشرة على الإنتاج النفطي، والاستثمار، والمالية العامة، والتجارة، وسوق العمل، ومستويات النمو الاقتصادي. كما بينت النتائج أن استمرار الانقسام السياسي يحد من قدرة الدولة على تنفيذ برامج التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا يتطلب تعزيز الاستقرار السياسي، وتوحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين بيئة الاستثمار، وتطوير القطاع الخاص، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. اشطيبة، عبد السلام محمد .(2018) .**الاقتصاد الليبي: الواقع والتحديات** .بنغازي: جامعة بنغازي .
2. باكير، سمية ميلاد. (2024). قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة .(2023–2000) *المجلة العربية للعلوم والدراسات البحثية* .
3. البالوازيم، أحمد، البرغثي، محمد، وبوقرين، علي. (2024). دراسة اقتصادية تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي خلال الفترة .(2020–1990) *مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية* .
4. حسن الهادي الشيباني, & أحمد موسي الزلعوطي. (2026). النمو الاقتصادي في الاقتصاد الريعي الليبي وإشكالية الاستدامة تحليل قياسي باستخدام نموذجARDL للفترة (1970–2024). *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 380-395.
5. البليعزي، أحمد. (2025). مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه: دراسة تحليلية .*مجلة الدراسات السياسية* .

6. عماد مصطفي علي عمار, & نعيمة احمد محمد شهيده. (2026). الآثار الاقتصادية لسياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا خلال الفترة (2006–2025). *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 1407–1429.
7. الجرو، سالم، والفلاق، محمد. (2024). الجغرافيا السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: دراسة للحالة الليبية بعد ثورة 17 فبراير .*المجلة العربية للآداب والعلوم الإنسانية* .
8. الغزواني، محمد. (2016). الاقتصاد الليبي بين الاعتماد على النفط ومتطلبات التنويع الاقتصادي .*مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية* .
9. مصرف ليبيا المركزي .(2024) .**التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي** .طرابلس: مصرف ليبيا المركزي .
10. ناصف، محمد. (2017). التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الليبي .*المجلة الجامعية* .

ثانياً: المراجع الأجنبية

9. African Development Bank. (2025). *Libya Country Focus Report 2025*. Abidjan: African Development Bank.
10. Creswell, J. W. (2018). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches* (5th ed.). Sage Publications.
11. International Monetary Fund. (2025). *Libya: 2025 Article IV Consultation—Press Release and Staff Report*. Washington, DC: International Monetary Fund.
12. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023). *Economic Outlook*. Paris: OECD.
13. Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). *Research Methods for Business Students* (8th ed.). Pearson Education.
14. United Nations Development Programme (UNDP). (2024). *Libya Annual Report 2024*. New York: UNDP.
15. World Bank. (2025). *Libya Overview*. Washington, DC: World Bank.
16. World Bank. (2025). *Spring 2025: Redefining the Role of State-Owned Enterprises in Libya*. Washington, DC: World Bank.
17. Abousetta, M. M., & Almjrab, M. S. (2026). Adaptive Mini-Slot Selection for Low-Overhead ACP-2D Scheduling in Multi-OLT Multi-Lane PON-Based 5G Fronthaul. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 1610-1613.
18. International Monetary Fund. (2024). *Libya: 2024 Article IV Consultation—Press Release, Staff Report, and Statement by the Executive Director for Libya*. Washington, DC: International Monetary Fund.